

مقياس قطاع الأمن وتوجهات المواطنين، 2015- اليمن

المنهجية:

يشمل مقياس قطاع الأمن العربي 12 مؤشراً رئيساً، هي: قدرات أجهزة الأمن ومهنتها، وأداء أجهزة الأمن، والتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، واتجاهات التغيير، والثقة بالمؤسسات الأمنية، وانتشار الفساد في الأجهزة، والإطلاع والمعرفة بالاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة، والبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، والتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، والإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وتقييم نظام العدالة، والحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام، وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التعبير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات، واعتقاد بشأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالأجهزة	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً، مدى الثقة بنزاهة الشرطة، ومدى الثقة بنزاهة المخابرات
6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بشأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات، مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد فيها
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة، وبمهام الجيش، وبمهام المخابرات

8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها، الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام
9	التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى التعرض أو عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب ، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه
10	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	احساس بالأمن	الشعور بالأمن والسلامة، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية
11	تقييم نظام العدالة	نظام العدالة	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة، والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها
12	الحريات والمساءلة وحقوق الانسان	الحريات والمساءلة	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق، الإنسان وبقدرتها على المساعدة، ومدى طلب أو عدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية

طُبق 11 مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية و عينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يمروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. تشكلت المؤشرات الرئيسية من 116 مؤشراً فرعياً، طُبق 95 منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طُبق 21 مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط.

تشير مراجعة علامات المؤشرات الفرعية إلى وقوعها بين (0.09) إلى (0.90)، مما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بدرجة عالية من التعمق في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني. بناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، وحيث أن هذا المقياس هو الأول لقطاع الأمن، فقد قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. قادتنا تلك المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (2) أدناه. وتشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً (0.31 حتى 0.40) وتنتهي بالمتقدم جداً (بين 0.71 حتى 0.80).

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

التصنيف	علامة المقياس	
اصلاح مكتمل	0.81 – 1.0	
اصلاح متقدم جدا	0.71 – 0.80	

اصلاح متقدم	0.61 – 0.70	
اصلاح متوسط	0.51 – 0.60	
اصلاح ضعيف	0.41 – 0.50	
اصلاح ضعيف جدا	0.31 – 0.40	
اصلاح منعدم	0.0 – 0.30	

- آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1- أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- أعارض، 4- أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذه الحالة على النحو التالي: [خيار 1*1.2 + خيار 2*0.8] + [(خيار 4 + خيار 3) - (خيار 1*1.2 - خيار 2*0.8)]. أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- بين بين، 4- أعارض، 5- أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1.2 + خيار 2*0.8 + خيار 3*0.5] + [(خيار 5 + خيار 4) - (خيار 1*1.2 - خيار 2*0.8)]. أما الاسئلة ذات الخيارين (على نمط: 1- نعم، 2- لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة.

يشير ما سبق إلى أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلا بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في العراق (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. ويتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

- العينة:

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1200 شخصا من البالغين في كل بلد، حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنية أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في البلد. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: (1) اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، (2) في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش. لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص وهؤلاء يمثلون عينه ممن تعرضوا هم

أو أحد أقرانهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد رُوِيَ عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

ولأغراض الدراسة والتحليل تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة.

جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

ويتكون مقياس الأمن ونظام العدالة من 12 مؤشرا رئيسيا، يتم احتساب كل منها بناء على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية. ويتم احتساب علامة كل من المؤشرات الفرعية بالاعتماد على نتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة في الاستطلاع. يبلغ العدد الكلي للمؤشرات الفرعية 118 مؤشرا. تم إجراء المقابلات مع عينة ممثلة من البالغين في المجتمع التونسي، قصد توزيع الأجوبة على عدد من المؤشرات الرئيسية.

- تصميم العينة :

المنهجية التي اتبعت في اختيار عينة المسح متطابقة مع المنهجية التي اتبعها المركز في اختيار العينات في الدول العربية الأخرى التي نفذ فيها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية مسوحات مقياس الإصلاح في قطاع الأمن عام 2014، فتم اعتماد أسلوب المعاينة الطبقيّة متعددة المراحل بالاعتماد على إطار التعداد العام للمساكن والسكان 2004، واعتبار كل محافظة من محافظات الجمهورية طبقتين طبقة للحضر وطبقة للريف، وقد تم اختيار عينة مكونة من 1200 فرد، موزعة على المحافظات بحسب الحجم النسبي لكل محافظة، بعدد 120 عنقود كل عنقود (10 مسكن / أسرة)، وتوزعت العناقيد على المحافظات حسب الحجم السكاني لكل محافظة. عدا المحافظات الصغيرة فقد منحت كل محافظة عنقودين، على أن يكون أحدهما في الحضر والأخر في الريف، أما المحافظات الأخرى فقد تم توزيع العناقيد حسب التوزيع النسبي للحضر والريف. وبشكل عام فقد تم توزيع العناقيد بين الحضر والريف نسبياً، حسب التوزيع النسبي للسكان بين الحضر والريف للحضر (30%) والريف (70%) على المستوى الإجمالي، أما على مستوى النوع الاجتماعي فتوزعت العينة بنسب متساوية بين الذكور والإناث (50%) لكل منهما، وقد تم اختيار فرد منه ذكر / أنثى بعمر 18 سنة فأكثر، وبسبب عدم تحديث الأسر في مناطق العد للإطار تم اختيار المناطق القرى في الريف والبلوكات في الحضر أولاً ومن ثم التحديث ميدانيا عن طريق العد السريع للمباني لكل قرية / بلوك مختار كما يلي:

أولاً: المناطق الريفية: تم اختيار مديرية ريفية لكل عنقود في الريف عشوائيا داخل كل محافظة اي اختيار عدد المديريات مساويا لعدد العناقيد وبذلك نضمن انتشار أوسع للعينة بين مختلف مديريات كل محافظة وإعطاء كل المديريات فرصة

الظهور في العينة، ثم اختيار عزلة عشوائيا من كل مديرية مختارة لإعطاء كل العزل في المديرية فرصة الظهور في العينة. واختيار القرية عشوائيا من كل عزلة مختارة (منطقة العد) لإعطاء كل القرى في العزلة فرصة الظهور في العينة .

ثانيا: المناطق الحضرية: تم اختيار مديرية حضرية لكل عنقود في الحضر عشوائيا داخل كل محافظة، فتم اختيار عدد المديريات مساويا لعدد العناقيد بإتباع أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، لضمان انتشار العينة داخل الحضر (وبالمثل بالنسبة للقطاع والقسم والبلوك)، وتم اختيار القطاع (تقسيم تعدادي) عشوائيا في كل مديرية حضرية مختارة، واختيار قسم (تقسيم تعدادي) عشوائيا من كل قطاع مختار، واختيار البلوك (منطقة العد). وفي كل قطاع وقسم وبلوك ستظهر التقسيمات الجغرافية الحضرية الأحياء والحارات. ولى مستوى اختيار الأسر تم اختيار عشر أسر من كل قرية أو بلوك مختار ومحدث بإتباع العينة العشوائية المنتظمة، وذلك باختيار الرقم الأول عشوائيا للمسكن الأول (للأسرة الأولى) والتالية بإضافة كسر المعانية وهكذا حتى الأسرة العاشرة لكل عنقود على حده. أما اختيار الأفراد، فقد تم اختيار فرد من كل أسرة مختارة على أن يكون قد بلغ سن الثامنة عشرة.

يهدف ضمان دقة التقييم وواقعيته، تضمنت استمارة الاستبيان أسئلة رأي يجيب عليها كل أفراد العينة، بغض النظر عما إذا كانوا قد تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، أو لم يتعرضوا لتجربة معها، وأسئلة واقع يجيب عليها من تعرضوا لتجربة سابقة مع أجهزة الأمن والعدالة فقط، وقد تم اعتماد معايير لاختيار العينة بما يلي ذلك، فاختيرت عينة عشوائية من 960 فرداً (أطلقنا على هذه العينة مصطلحاً إجرائياً هو "العينة العادية")، وعينة مقصودة من 240 فرداً ممن سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة (أطلقنا عليها مصطلحاً إجرائياً هو "العينة الخاصة")، وقد صادف أن 146 من أفراد العينة العشوائية سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، ما يعني أن العينة الكلية للمسح تكونت من 1200 فرداً، 386 منهم سبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة، و 814 فرداً لم يسبق لهم التعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والعدالة.